

أكد مدير إدارة الوقاية لمحافظة الجبراء العقيد خالد العجمي أن الإدارة العامة للإطفاء اتخذت جملة من الإجراءات والتي من شأنها تقليل معدلات الحرائق في سكراب أمغرة بنسبة 50%. وأشار العجمي في لقاء خاص مع «الأنباء» إلى أن معدات الأمن والسلامة تشكل استثمارا بالنسبة للمالك ولا يوجد هناك أي تعسف أو مغالاة في إجراءات السلامة داخل مختلف المنشآت، لافتا إلى أن كلفة معدات الوقاية رغم أهميتها الكبيرة لا تتعدى 5% من كلفة أي منشأة.

وأضاف أن اشتراطات الوقاية الكويتية تقارب اشتراطات الوقاية في أميركا وبريطانيا مع اختلاف بسيط، وشدد على أهمية الالتزام باشتراطات السلامة وأن جميع المنشآت تخضع للتفتيش سواء كانت حكومية أو خاصة وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

خالد العجمي

أكد أن مشاركة العنصر النسائي في الإطفاء أعطت دفعة لعمليات التفتيش

العقيد العجمي لـ «الأنباء»: لم نقف مكتوفي الأيدي أمام حرائق

في بؤرة الاهتمام؟
● بالتأكيد، فإنا نندلع هذه الحرائق وتكررها وضخامة المهمة، لكن هذا لا يمنع من أن الإدارة العامة للإطفاء أدركت خطورة الأوضاع في سكراب أمغرة قبل سنوات ونهبت إلى ذلك ودعت إلى ضرورة معالجة جزيرة للمنطقة واستمرت على هذا النهج الإدارة الجديدة ممثلة في مدير عام الإدارة العامة للإطفاء اللواء يوسف الانصاري، وبالتالي فإن الإدارة العامة للإطفاء دقت ناقوس الخطر ونهبت إلى خطورة استمرار هذه الأوضاع الكارثية، وتجاوبا مع هذه التحذيرات بدأ الانتباه إلى المنطقة، وعقدت الاجتماعات مع الهيئة العامة للصناعة ومنحنا مجلس الوزراء تفويضا للتعامل مع المنطقة لتقليل من الحرائق والحد من الخسائر البيئية والمالية التي يمكن أن تحدث جراء هذه الحرائق، وتم الاتفاق على ضوابط مؤقتة وهي ما تم ذكرها من قبل مع تخصيص موقع بديل.

هل مثل هذه الإجراءات من شأنها التقليل من الحرائق في هذه المنطقة؟
● استطيع القول أن مثل هذه الإجراءات تستطيع الحد من 50% من الحرائق التي من الممكن أن تحدث، فالي جانب الزام القسائم بوضع مطات حريق للتعامل مع أي حريق بسيط تم وضع فوهات حريق وتوفر خراطيم مياه مطاطية تمكن رجال الإطفاء من التعامل السريع مع الحرائق، حيث كان في السابق لا توجد فوهات للمياه ويتم الانتظار لحين وصول تناكر المياه للبدء في التعامل مع الحرائق، أيضا فقد الزما صاحب ترخيص أي قسيمة بأن يزودنا بنوع الاستغلال والمواد الموجودة في القسيمة الخاصة به.

ولكن هل مطافة الحريق على سبيل المثال مجدية في مثل هذه المناطق؟
● المعروف أن أي حريق يبدأ صغيرا، وإذا لم يتم التعامل معه يتشعب وتزداد حدته فليس هناك حرائق تبدأ كبيرة للغاية باستثناء الحرائق المتعمدة، وبالتالي فإني حريق بسيط يمكن السيطرة عليه، وأي حريق صغير قد يزداد قابل للسيطرة عليه في البداية بالمطافة، أن المطافة مجدية وجهاز فاعل في أي منشأة سواء صناعية أو سكنية.

وهل لديكم إجراءات عقابية في حال عدم التزام مالكي قسائم أمغرة بالاشتراطات التي تحدثت عنها؟
● بالتأكيد هناك مخالفات تحرر ونحيل بعض المخالفات إلى القضاء.

قبل سنوات محددة تم الاستعانة بالعنصر النسائي في قطاع الوقاية، فهل أثبتت هذه التجربة جدارة وحققنا الأهداف المرجوة؟
● بالتأكيد، العنصر النسائي

تعاقد مع شركات الصيانة أن يحافظ عليها بالصيانة الدورية، وبقليل من الصيانة يمكن المحافظة عليها وعلى قدرتها لسنوات تفوق الـ 3 عقود مثلما الحال في المصاعد التي تعمل بكفاءة منذ عقدين أو أكثر بإهتمام بصيانتها، وانصح أي مالك بعدم السعي نحو الأرخص في معدات الأمن والسلامة ويحرص على الأجهزة والمعدات الأكفأ لأن المعدات الأرخص قابلة للتلف وبالتالي بحسبة بسيطة فإن المالك سيكون الخاسر إذا ما عمد إلى الاستعانة بالأرخص دون النظر للمجود والكفاءة.

إذا تطرقنا إلى محافظة الجبراء وبحكم كونكم مديرا لقطاع الوقاية فكيف تنظر إلى المنشآت فيها ومدى توافق إجراءات السلامة في منشآتها خاصة الصناعية والحرفية؟
● الجبراء مثل بقية المحافظات الأخرى، فهناك اشتراطات متفق عليها في عموم المنشآت سواء في الجبراء أو غيرها، هذا ما ودت ذكره في البداية، وفي الجبراء على وجه التحديد نحن أمام تحديين يتمثلان في هذه الأنشطة داخل المحافظة، أضاف إلى ذلك كون الجبراء مثلها مثل بقية المحافظات الأخرى تتواكب مع خطة التنمية التي تشهدها معظم المحافظات.

أذن فالمنشآت الصناعية والحرفية والاستثمارية والسكنية وناطحات السحاب كلها موجودة في محافظة الجبراء وربما ما يميز سكراب أمغرة ونحن في إطار معالجة القصور الذي نشأ منذ عقود نسعى إلى معالجة هذا القصور قدر الإمكان، لذا وضعنا خطة وقائية أخرى ممتدة، الخطة الوقائية تتمثل في إيجاد اشتراطات سلامة إضافية لحين نقل السكراب، فمثلا الزما أصحاب القسائم بوضع أسوار من الطابوق للحيلولة دون امتداد السنة للهب إلى قسائم أخرى في حال اندلاع حريق وحاولنا عمل تواصل بين القسائم بعضها ببعض ومنعنا إقامة العمال بداخل هذه القسائم والزما أصحاب القسائم بتوفير المزيد من إجراءات السلامة ووضعنا اشتراطات معينة حتى نسمح بالترخيص بالعمل وتجديد التراخيص تلك.

ولكن قبل الخوض في الحديث لماذا لم يتم وضع اشتراطات قبل إقامة سكراب أمغرة؟
● لا يخفى على أحد أن عمر السكراب 30 عاما ولم تكن الاشتراطات تلك متوفرة بالصورة الكاملة ولم يكن هناك ادراك لخطورة الحريق حيث كانت المنطقة محدودة في انشطتها ومساحتها ولكن مع التوسع بدأت تظهر المشكلات او تتعدد الحوادث التي دعتنا إلى وضع هذه المنطقة في بؤرة الاهتمام.

أذن تزايد الحرائق كان أحد الأسباب لوضع منطقة أمغرة

خطورة. ورغم أن لدينا صلاحيات بموجب القانون إلا أننا نحرص في الوقت ذاته على أن تكون إجراءات العقابية عبر قضائنا الشامخ ونتجنب بصورة التي تتعلق بسحب التراخيص أو إغلاق المنشأة ولكن إذا شعرنا بخطورة بالغة فلن نتردد في تفعيل ما يوجبه القانون. وللعلم فإن المخالفات الجسيمة تصل العقوبات فيها إلى غرامات مالية والسجن إلى جانب منع وإيقاف جميع المعاملات للمخالف في جميع الأجهزة الحكومية ولا ترفع عنه هذه العقوبات إلا بعد استيفاء إجراءات الأمن والسلامة وتجاوز المخالفات التي دعت إلى اتخاذ الإجراءات العقابية.

تواترت معلومات عن ربط التراخيص الصادرة عنكم بضرورة وجود وثيقة تأمين؟
● بالفعل كان لدينا مشروع بإشراك التأمين وربط رخصة الإطفاء بوجود وثيقة تأمين ولم نجد تجاوبا في مثل هذه الإجراءات وللعلم فإن مثل هذه الإجراءات كانت لصالح المالك الجبراء وأعتقد أن سبب عدم تنفيذ هذا المشروع يعود لإشكالية فيما يتعلق بالتأمين لدى الغير.

هناك من يرى أن قطاع الوقاية يضع اشتراطات للأمن والسلامة مكلفة للغاية وبعض الاشتراطات مبالغ فيها ولا حاجة لها فما مدى صحة ذلك؟
● أولا معظم الاشتراطات التي توضع من قبلنا هي اشتراطات للوقاية ومعمول بها في معظم دول العالم وتهدف في المرتبة الأولى إلى حماية المنشآت من اضرار ومخاطر الحريق، هذا ما اود قوله في بداية الإجابة عن سؤالكم هذا، ثانيا دعنا ننظر إلى الخسائر التي تحدث في حالة حدوث حريق ولا شك أن أي حريق يتبدل بكون أحد أسباب افتقاد أجهزة الوقاية والأمن، تكون خسائره مدمرة لصاحب المنشأة، وللعلم فحسابيا فإن كلفة جميع إجراءات السلامة مع الوضع في عين الاعتبار أهميتها البالغة لا تزيد عن 5% من قيمة ما يصرّف على المنشأة، واعتقد أن 5% تلك ليست بالمبلغ المكلف وهو مبلغ زهيد قياسا بما تحققه من حماية وقائية للمالك والمنشأة وأؤكد أن جميع الاشتراطات وضعت بعد دراسات مستفيضة ومستندة إلى الكود الكويتي المشابه للكود الأميركي والبريطاني، مع الوضع في عين الاعتبار ولتحقيق الكلفة على المالك تجاوزنا عن بعض الأمور الملزمة في بريطانيا وأميركا مثل وضع أدوات الوقاية ومرشات الحريق داخل دورات المياه.

واحب أن اشير إلى أن إجراءات ومعدات السلامة تعد من الأصول الثابتة بمعنى أن المالك لا يخسر فيها لأن مثل هذه المعدات ليس لها تاريخ صلاحية وصلاحتها مستمرة فقط يتطلب من المالك وبموجب

عديدة منها تحديد رخصة المبنى أو التفتيش في حالة تجديد اللقاء أو رهن العقار أو تقوية التيار والتفتيش العشوائي وكل هذه المهام تقوم بها قطاعات الوقاية في محافظات الكويت المختلفة وبالتأكيد في حال تطبيق هذا الأمر ستكون الشركات مسؤولة أماما وأمام القانون في حال وجود أي قصور.

يعرف عن قطاع الإطفاء التوسع في استخدام التكنولوجيا فما هو الجديد في هذا الخصوص؟
● بالفعل قطاع الإطفاء يحرص على الاستعانة بالتكنولوجيا لإيماننا بأن التعامل على الحاسوب يوفر الجهد والوقت وأثبت جدارة في معظم الدول المتقدمة التي انتهجت هذا الأسلوب ونحن في الإدارة العامة للإطفاء بدأنا منذ فترة في الاستعانة بالتكنولوجيا عبر استخدام النظام الآلي في تقديم الطلبات المتعلقة بالترخيص واستصدار التراخيص من قبل الإدارة الاشتراطات من خلال موقع الإطفاء هذا إلى جانب إقامة دورات تدريبية بصورة دورية للمفتشين مع تزويد المفتشين بأجهزة حديثة وإرسال تقرير الكشف من خلال المفتش إلى الإدارة.

من خلال حديثك نفهم أن هناك إجراءات وخطوات لا بد من اتباعها والالتزام بها ولكن كيف تتعاملون مع أشخاص لا يلتزمون بذلك؟
● هناك إجراءات قانونية كفيلة بالزام أصحاب المنشآت باشتراطات الوقاية والتي وضعت لصالحهم في المرتبة الأولى ولحماية منشآتهم ومن يرتاد هذه المنشآت من مواطنين ووافدين أما فيما يتعلق بما تمتلكه من إجراءات عقابية فهي تدرج من المخالفة انتهاء أسبابها، ويمكن أن تسند إليها عمليات التفتيش في احوال



(أسامة أبو عطيبة)

العقيد خالد العجمي

إصدار الترخيص من قبلنا -بمعنى قد تصدر ترخيصا وبعد شهر من صدوره نذهب للتفتيش- ومثل هذه الخطوات تساعدنا في التأكد من سلامة المنشآت والتزامها بعقود الصيانة وسلامة معدات وأدوات الحريق.

ولكن أين دور القطاع الخاص فيما يتعلق بالتفتيش المفاجئ وليس فقط في عقود الصيانة والمراقبة؟
● بالتأكيد ليس هناك ما يمنع من أن يكون القطاع الخاص شريكا لنا والهدف هو الصالح العام وحماية الأرواح والممتلكات من مخاطر وأضرار الحريق واعتقد أن التوسع العمراني وتعدد المنشآت الصناعية والتجارية هذا السؤال أتذكر في عامي 2005 و2006 تزايد الطلب على استصدار تراخيص منشآت وكان العبء كبيرا على قطاع الوقاية وأرى أن حسم هذه الجزئية من اختصاص القيادة العليا وهي ليست غائبة عن مدير عام الإدارة الانصاري، ونائب المدير العام

إصدار الترخيص من قبلنا -بمعنى قد تصدر ترخيصا وبعد شهر من صدوره نذهب للتفتيش- ومثل هذه الخطوات تساعدنا في التأكد من سلامة المنشآت والتزامها بعقود الصيانة وسلامة معدات وأدوات الحريق.

ولكن أين دور القطاع الخاص فيما يتعلق بالتفتيش المفاجئ وليس فقط في عقود الصيانة والمراقبة؟
● بالتأكيد ليس هناك ما يمنع من أن يكون القطاع الخاص شريكا لنا والهدف هو الصالح العام وحماية الأرواح والممتلكات من مخاطر وأضرار الحريق واعتقد أن التوسع العمراني وتعدد المنشآت الصناعية والتجارية هذا السؤال أتذكر في عامي 2005 و2006 تزايد الطلب على استصدار تراخيص منشآت وكان العبء كبيرا على قطاع الوقاية وأرى أن حسم هذه الجزئية من اختصاص القيادة العليا وهي ليست غائبة عن مدير عام الإدارة الانصاري، ونائب المدير العام

كود الكويت للوقاية يقارب كود أميركا وبريطانيا

لا نتعسف في اشتراطات الوقاية وكلفتها لا تتعدى 5% من قيمة

المبنى

نعم .. ناطحات السحاب الأكثر أماناً

ومن المستحيل انتقال الحريق بحرية بين المباني العالية



الترخيص الزامي لقسائم أمغرة حتى إشعار آخر

شروط الوقاية للمباني العالية (ناطحات سحاب)

م	نظمه وشروط مكافحة وإنذار الحريق والخدمات الهندسية المطلوب تنفيذها	الموقع والاستعمال
1	شبكة مرشات مياه تلقائية	جميع أجزاء المبنى
2	شبكة فوهات حريق جارية مع خرطوم (1,5 بوصة)	جميع الأدوار
3	شبكة خراطيم مياه مطاطية قياس (1 بوصة)	جميع الأدوار
4	نظام إنارة طوارئ (الأمان المغلقة وسبل الهروب)	الموزع + الأدراج + الموزع + غرفة الكهراء + غرفة الحارس
5	نظام إنارة ارشادية تدل على المخارج	سبل الهروب
6	أبواب مقاومة للحريق تغلق تلقائيا F.D (60 دقيقة)	كما جاء بمخطط إطفاء
7	تركيب ردادات	أبواب الشقق
8	التقيد بحسابات التهوية المعتمدة	-
9	نظام إنذار حريق صوتي	جميع أجزاء المبنى
10	نظام أزرار ضغط الهواء	الأدراج + المصاعد
11	مطقات حريق يدوية (بورد جافة ABC) سم 6 كغم عدد 2 وصندوق للحفظ	لكل دور
12	توفير مولد كهربائي	لتشغيل معدات الإطفاء + المصاعد
13	عقد صيانة لمعدات الحريق والإنذار ويجدد كل سنتين	من شركة معتمدة لدى الإطفاء
14	تقديم المخططات التنفيذية والتكالوجات للمصاعد للدراسة والاعتماد	من شركة معتمدة لدى الإطفاء



العقيد العجمي يتحدث للزميل أمير زكي

لن نسمح بإقامة أي خيمة تزيد مساحتها على 100 متر دون استيفاء جميع اشتراطات الوقاية



الالتفاف على القانون لا يمر علينا والعيادات الطبية والشقق الفندقية لديها اشتراطات خاصة

معدات وأجهزة الإطفاء استثمار.. وبقليل من الصيانة تدوم صلاحيتها لعقود

سكرا ب أمغرة وحددنا ضوابط تقلل من معدلات الحرائق بنسبة 50٪

اثر ايجابيا في عمليات التفتيش، نعم قبل الاستعانة بالعنصر النسائي، كنا نقوم بعملنا ولكن كانت تواجهنا معوقات مثل التفتيش على الصالونات او صالات اعراس النساء او المعاهد الرياضية النسائية، وبالتالي العنصر النسائي اسهم في إمكانية ان تقوم بعمليات تفتيش مفاجئة هذا المرفق مخصصا للنساء فقط، واسهم العنصر النسائي في الدخول في اي توقيت الى مدارس الاثاث وصالات اعراس النساء.

كم عدد المفتشات العاملات في الجهراء وهل العدد كاف؟

● عدد المفتشات لدينا 8 نساء والعدد قابل للزيادة دوريا حسب الدورات التي تقام للعنصر النسائي، ونحاول الاستفادة من العنصر النسائي في عمليات التفتيش على المنشآت التي تحتاج الى التفتيش الدوري الفجائي، ولهن نفس الصلاحيات فيما يتعلق بتحرير المخالفات بأنواعها.

● صالات الافراح 3 انواع: النوع الاول الصالات التي تدار من المتبرع بصورة مباشرة، والصالات التي تدار من قبل الجمعيات التعاونية والصالات التي تدار من قبل وزارة الشؤون، ونحن نقوم بجولات تفتيشية دورية وحددنا ضوابط واشتراطات ملزمة، ومعظم هذه الصالات اجراءات السلامة فيها متوافرة، ونطلب من ادارات الصالات التنبيه على حضور العرس عدم الاستعانة بمواد قابلة للاشتعال لحمايتهم وقد نرسل مفتشات او مفتشين للصالات في توقيت إقامة المناسبة

● للسنن الخاص حرمة نص عليها الدستور ولا يجوز الدخول إلى السكن الخاص إلا في حالة اندلاع حريق حالة وجود إن من جهات التحقيق يجيز لنا الدخول للكشف في حال وجود شكوى - وأغلب المشكلات في السكن الخاص تتمثل في عمليات التخزين - وفي الجمل فإننا ننصح وننادي بضرورة التزام مستخدمي السكن الخاص بتوافر اجراءات السلامة لحمايتهم، فمثلا ما الذي يمنع من أن يوفر كل رب أسرة مطفاة حريق وكاشف دخان، وقيمة هذه المعدات لا تتجاوز الـ 10 دنانير، وأجرم بجان هذا المبلغ زهد جدا وامننى وأدعو كل مالك وقاطني السكن الى الالتزام بالمخطط الهيكلي وعدم وضع فواصل أو مخالفة المخطط لحمايتهم وحماية اسرهم.

● خلال «الأنباء» التي أنشأها قطاع الوقاية ويقدموا لنا المخططات، ونحن على اتم استعداد لتقديم المشورة اليهم وتقديم النصح التي نرى أنها تحميهم وتحمي اسرهم من اخطار الحريق.

لأن المالك قد يتكبد خسائر نتيجة تصرفه غير القانوني، وأقول بصراحة شديدة أن هناك من يفتعل تجاوزات بعد حصوله على التيار الكهربائي ومن ثم التجاوزات يتم كشفها من خلال الجولات التفتيشية، ونحن بدورنا لا نسكت عليها ونحذر مخالفات ونحيل الأمر للقضاء وفي المحصلة يلزم المالك بعمل التعديلات الملزومة على نفقته ودون ان نتحمل نحن أي تبعات قانونية.

هل اشتراطات الوقاية مختلفة بين نشاط وآخر في السكن الاستثماري؟

● بالتأكيد هناك اختلاف للناك من الالتزام بعدم وجود مواد قابلة للاشتعال، وهذا ينطلق من دورنا الذي حدده القانون ولحماية من هم داخل الصالة أو داخل الخيمة.

هل صحيح أن السكن الخاص يشكل مشكلة كبيرة بالنسبة لكم؟

● للسكن الخاص حرمة نص عليها الدستور ولا يجوز الدخول إلى السكن الخاص إلا في حالة اندلاع حريق حالة وجود إن من جهات التحقيق يجيز لنا الدخول للكشف في حال وجود شكوى - وأغلب المشكلات في السكن الخاص تتمثل في عمليات التخزين - وفي الجمل فإننا ننصح وننادي بضرورة التزام مستخدمي السكن الخاص بتوافر اجراءات السلامة لحمايتهم، فمثلا ما الذي يمنع من أن يوفر كل رب أسرة مطفاة حريق وكاشف دخان، وقيمة هذه المعدات لا تتجاوز الـ 10 دنانير، وأجرم بجان هذا المبلغ زهد جدا وامننى وأدعو كل مالك وقاطني السكن الى الالتزام بالمخطط الهيكلي وعدم وضع فواصل أو مخالفة المخطط لحمايتهم وحماية اسرهم.

● خلال «الأنباء» التي أنشأها قطاع الوقاية ويقدموا لنا المخططات، ونحن على اتم استعداد لتقديم المشورة اليهم وتقديم النصح التي نرى أنها تحميهم وتحمي اسرهم من اخطار الحريق.

هل جميع المنشآت بما فيها المنشآت الحكومية تخضع للتفتيش، وكيف ترى تجاوب المنشآت الحكومية مع ما تطلبونه من اشتراطات؟ وهل هناك اختلاف في التجاوب بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي؟

● تؤكد ان جميع المنشآت الحكومية وخاصة تخضع للتفتيش ونحرص على توافر اجراءات السلامة لأننا ننطلق في عملنا من حماية المنشآت والأرواح وبالتالي فإن جميع المرافق بما فيها الحكومية ليست مستثناة من عمليات التفتيش وقد تحرر مخالفات لمبان حكومية وقبل الترخيص للمنشآت الحكومية نقوم بعملية التفتيش المتبعة في القطاع الخاص وتستلزم المنشآت الحكومية الحصول على تراخيص والتجديد من قبلنا وللأسف ما نلاحظه في بعض القطاعات الحكومية عمل حواجز وهذه الحواجز قد تعيق الحركة وخلال عمليات التفتيش نطلب ونتمسك بإزالة اي تجاوزات، اما فيما يتعلق بالاختلاف في التجاوب، أقول نعم هناك اختلاف، فالمنشآت الحكومية واجراء تعديل عليها يستلزم اعتماد مالي وهذا الاعتماد المالي قد يأخذ وقتا ولكن يتم الاستعجال

من قبلنا ونحرص على وضع ما نطلبه في تقرير يرفع الى وكيل الوزارة وفي المجمل فإن غالبية المؤسسات الحكومية تحرص على الالتزام بإجراءات واشتراطات الأمن والسلامة.

يلاحظ ارتكاب الأسواق المركزية خاصة الموجودة في السراييد مخالفات جسيمة وقد تحدث كارثة وتمثل في إغلاق مخارج الطوارئ ببضائع، فلماذا مثل هذه المخالفات قائمة وما هي الإجراءات والعقوبات التي تتبونها حيال مثل هذه المخالفات؟

● بالفعل مثل هذه المخالفات كارثية ونحن لها بالمرصاد ونحذر مخالفات فورية وفي حالة التكرار نتخذ اجراءات اشد حزمًا وقد نسحب الترخيص بعد اللجوء إلى القضاء، ومثل هذه التجاوزات يتم رصدها من قبل المفتشين ويتم ازالته على الفور ونحن على اتم استعداد لتلقي اي شكاوى بهذا الخصوص وسن التعامل



المباني الحكومية تخضع للتفتيش من قبل الإطفاء

مع مثل هذه الشكاوى بصورة عاجلة، ونحن بدورنا سهلنا على اصحاب الأسواق تلك، الاجراءات، حيث تفتح هذه الأبواب، اي ابواب الطوارئ من الداخل فقط، والمخالفة الفورية على مثل هذا التجاوز هي 500 دينار.

يلاحظ قيام وزارات الدولة بتأجير شقق سكنية بل وعمارات كاملة مثل قيام وزارة الداخلية باستئجار مباني بالكامل في مناطق حولي والفروانية فهل مثل هذه المباني مؤهلة لذلك؟

● هذه المشكلة قيد الانتهاء، وبالفعل رصدنا مثل هذه المشكلات وانتقلنا الى هذه المباني وطلبنا اشتراطات جرى الالتزام بها وهذه المشكلة بصددها الحل وهناك توصية للانتقال الى مبان تابعة للدولة بعد انتهاء العقود المبرمة بين الوزارات واصحاب العقارات تلك.

ولماذا لا يتم اخذ موافقتكم من قبل المالك؟

● نحن نقوم بالموافقة بعد ان نطلع على حجم الكثافة في المبني وحجم المراجعين والموظفين ووجود تناسق بين المراجعين والموظفين واستيعاب المبني.

مشاريع قيد الدرس تم وضع الاشتراطات لها قبل البناء						
المجموع	مبارك الكبير	حولي	الفروانية	العاصمة	الجهراء	الأحمدي
Total	Mabarak al Kabir	Hawalli	Farawaniya	Capital	Jahra	El Ahmady
2017	52	794	330	90	21	730
Residential building						
615	16	147	63	255	50	84
Commercial building						
234	25	40	51	36	37	45
Educational building						
61	2	16	2	27	2	12
Care building						
279	34	56	55	53	32	49
Assembly halls						
860	109	1	247	314	111	78
Industrial building						
28	3	6	6	10	0	9
Ware houses						
7	0	2	0	4	1	0
Parking						
135	0	0	1	0	133	1
Barn						
16	0	0	0	0	14	0
Chalets						
151	25	13	11	13	29	60
Installations						
161	1	3	3	3	100	51
Agricultural building						
4567	267	1072	769	805	533	1121



حرائق امغرة ستخفض بمعدلات كبيرة بعد اجراءات حديثة

تراخيص المبنية الصادرة عن قطاع الوقاية التراخيص الصادرة						
مجموع	مبارك الكبير	حولي	الفروانية	العاصمة	الجهراء	الأحمدي
Total	Mabarak Al Kabir	Hawalli	Farawaniya	Capital	Jahra	ELAhmady
120	0	50	15	24	11	10
حضانة						
137	0	52	23	46	7	9
مبان تجارية						
80	0	23	7	46	0	4
مبان سكنية						
3563	109	6	1189	1568	469	222
صناعي						
2	0	0	0	0	0	2
مباني التعليم						
43	0	17	7	4	1	14
عيادات طبية						
3	0	3	0	0	0	0
مباني الرعاية						
16102	288	5341	2921	3917	1494	2141
مهني						
11	2	1	3	3	1	1
مباني التجمعات						
20	0	8	5	1	0	6
مستوصف صحي						
153	26	0	78	28	0	21
مبان صناعية						
30	1	19	2	4	2	2
معاهد صحية						
1	0	0	0	1	0	0
مستودع مبيدات حشرية						
65	0	39	4	16	0	6
معاهد تدريبية						
3	0	1	0	0	1	0
فرع غاز						
1	0	0	1	0	0	0
منشآت						
20177	433	5511	4213	5638	1962	2420



العنصر النسائي ساعد قطاع التفتيش